تركيا وإسرائيل..

والمتاجرة بالقضية الفلسطينية

عاصف الخالدي

تركيا وإسرائيل: علاقات اقتصادية تكشف أوهام العداء

يعود تاريخ العلاقات التركية -الإسرائيلية، إلى بدايات تأسيس الكيان الصهيوني؛ حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف رسمياً بإسرائيل العام ١٩٤٩، ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الثنائية تتطور بشكل مطرد على الصعد كافة خاصة الاقتصادية والعسكرية، ومع وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى السلطة العام ٢٠٠٢، أخذت هذه العلاقات تفقد بريقها على المستوى «الكلامي»، لكن الاستعانة بلغة الأرقام على المستوى الاقتصادي تحديداً تكشف زيف هذا العداء، وأنّ ما يجري مجرد مناورات سياسية ودغدغة للمشاعر التي يجيدها أردوغان باسم نصرة القضية الفلسطينية

واقعية الغاز والتبادل التجاري

في كثيرٍ من المواقف الصعبة، التي ليس آخرها نقل سفارة أمريكا إلى القدس، يستمر أردوغان باستخدام خطابه العاطفي الشعبوي بخصوص فلسطين والإسلام، غير أنّ هذا لا يمنع من وجود علاقاتٍ اقتصاديةٍ قوية مع دولة الاحتلال، ويشير موقع «ترك برس» إلى هذه العلاقة، من خلال تقريرٍ يشمل تصريحات وزير الطاقة الإسرائيلي «يوفال شتاينيتز».

وبحسب التقرير، المنشور بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ٢٠١٦ يقول الوزير «لم تتأثر العلاقات التجارية بين البلدين رغم بعض الخلافات الدبلوماسية في ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين لعام ٢٠٠٩، مليارين و٥٩٧ مليوناً و١٦٣ ألف دولار، وعلى الرغم من التدهور الدبلوماسي للعلاقات المتبادلة بين الطرفين، إلا أنّ حجم التبادل التجاري لعام ٢٠١٤، بلغ ٥ مليارات و٨٣٢ مليون و١٨٠ ألف دولار».

يستمر أردوغان باستخدام خطابه الشعبوي بخصوص فلسطين والإسلام لكن علاقاته الاقتصادية متينة مع الاحتلال

وكان الوزير قال في التقرير ذاته، إنّ «الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صرح بأنه في ظل تدهور الأوضاع السياسية في المنطقة، بشكل حاد لا نظير له، فإن تركيا بحاجة ماسّة إلى التوافق مع إسرائيل، لمناقشة المسارات التي يمكن من خلالها إحداث تغييرات إيجابية في المنطقة».

يرى أردوغان إذن، أنّ إسرائيل دولة مهمة ومستقرة سياسياً مقابل أوضاع متدهورة في المنطقة، ولعل مفتاح مصالحه التجارية هو وبلده، تعود كذلك إلى غاز الاحتلال، الذي يعد أفضل ضامنٍ للعلاقات بين الطرفين.

ويمكن من خلال تحقيق أعدته «دويتشه فيله»، باللغة الإنجليزية، ونشر بتاريخ ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧ متابعة هذا الرأي بوضوح؛ حيث يقول كريستيان باركل، الخبير بالشؤون التركية، ومدير مؤسسة «هاينريش بول» في تركيا، إنّ «أردوغان يحب تنصيب نفسه بمظهر المنقذ للمسلمين في مواجهة ترامب وإسرائيل، غير أنّه يستخدم مهاراته الخطابية في هذا العداء الشكلي، من أجلِ كسب الانتخابات المبكرة التي سوف يقدم عليها قريباً».

ويضيف باركل «ستون بالمئة من الغاز الذي تحتاجه تركيا، تحصل عليه من روسيا، لكنها تريد التحرر من هذه السيطرة خصوصاً بسبب الأوضاع السياسية الأخيرة، ولذلك هي تبحث عن مزودٍ جديد، هو إسرائيل».

وبالعودة إلى الاقتصاد، وواقعية أردوغان أو براغماتيته في التعامل مع دولة الاحتلال، فإنّ واحدة من كبار مستشاري الدولة التركية والرئاسة، وهي البرفيسور، هاتيس كارهان، قالت في التحقيق ذاته «الاقتصاد لا يفهم سوى لغة الأرقام، وصادرات تركيا إلى إسرائيل تجاوزت خلال الأعوام القليلة الماضية حاجز ٢,٥ مليار دولار، وهو مبلغ مستمر النمو، وهذا يعني، أنّ السوق الإسرائيلي من أهم الأسواق لتركيا في العالم».

مليارات متبادلة بين الصديقين

أهم قيمة للأرقام قدرتها الكبيرة على محو الأوهام العاطفية والسياسية، وتبديد السراب الذي يمنع الكثيرين من مواطني العالم العربي، أن يروا حقيقة اعتماد كل من تركيا وإسرائيل على بعضهما البعض اقتصادياً، وهو ما ازداد في عهد أردوغان.

موقع الأبحاث الدولي، «بوابة الأبحاث»، مدعوماً كذلك بأرقام وزارة الاقتصاد والتجارة التركية، يضع على موقعه الإلكتروني كل ما

أردوغان: تركيا بحاجة إلى التوافق مع إسرائيل لمناقشة المسارات التي يمكن من خلالها إحداث تغييرات إيجابية في المنطقة

يتعلق بالتجارة بين أردوغان وإسرائيل؛ حيث تجدر الإشارة إلى أنه في عهد حزب العدالة والتنمية، بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والدولة، التي يصفها أردوغان بأنها «دولة الاحتلال والإرهاب»، أربعة أضعاف ما كانت عليه من قبل.

وتوضح البيانات هذه الوقائع؛ إذ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل العام ٢٠٠٢ كان يبلغ ١،٣٩مليار دولار غير أنه في عام ٢٠١٤ ارتفع إلى ٥،٨٣ مليار دولار. بينما يستمر المبلغ بالارتفاع لاحقاً خلال عام ٢٠١٧، وهو عام خطابات أردوغان «النارية» ضد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال.

ويبدو واضحاً من حجم واردات وصادرات تركيا من وإلى دولة الاحتلال أنّ تركيا تدعم اقتصاد الاحتلال، في عهد رجب طيب أردوغان، بإشراف حزبه؛ حيث تبدو العداوة المزعومة رخوة وغير قابلة لأن تكون حقيقية، في ظل مليارات تظهرها الأرقام من جديد حتى عام ٢٠١٧:

أكثر من ملياري دولار، يبلغ حجم صادرات تركيا لدولة الاحتلال طوال أعوام، وهو مبلغ يضع تركيا إلى جانب أمريكا وألمانيا والصين، الدول الرئيسية التي تملك تبادلاً تجارياً كبيراً مع دولة الاحتلال.

ولا يمكن تجاوز ما تكشفته الأرقام، عن الارتفاع المطرد نسبياً في حجم الدعم التركي لاقتصاد الاحتلال؛ حيث تنطلق تركيا من واقعية اقتصادية وسياسية في دعم الكيان الذي يصرخ أردوغان في المحافل العربية والدولية باسمه متهماً إياه بالإرهاب، غير أنه، وهو رئيس تركيا المنتخب، وبائع أوهام الخلافة للعرب والمسلمين، يتصدر هو وبلده، قائمة الدول الداعمة اقتصادياً لهذا الكيان

خالد بشير

العلاقة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل: ٣ مرتكزات وتهديدان

بعد أقل من عام على إعلان قيام دولة «إسرائيل»، وفي الثامن والعشرين من آذار (مارس) عام ١٩٤٩، انطلقت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا و«إسرائيل»، لتكون تركيا بذلك أول دولة مسلمة تعترف بـ «إسرائيل».
وعبر سبعة عقود، ورغم ما شهدته العلاقة من تقلبات ولحظات تراجع وتوتر أحياناً، إلا أنّها ظلت قائمة، وبقيت بالعموم ضمن مستويات جيدة وفوق الجيدة، ما أكّد اعتبارها نوعاً من علاقات التقارب الإستراتيجي القائمة على مصالح حيويّة ومهمّة لكلا البلدين؛ فما هي أهم المرتكزات التي تأسست عليها العلاقات التركية الإسرائيلية؟ وهل من مهددات بإضعافها؟

تطويق الطوق

«تطويق الطوق»؛ اسم لنظرية ارتبطت بصاحبها الزعيم الصهيوني، أول رئيس وزراء إسرائيلي، ديفيد بن غوريون، قام ببلورتها وصياغتها ونقلها إلى التطبيق مع بداية تأسيس الدولة، في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وملخصها ببساطة؛ أنّ «إسرائيل» في تلك المرحلة، وخصوصاً مع تصاعد المدّ الثوري والقوميّ والناصريّة في المنطقة، كانت تشعر بوجودها ضمن محيط من الدول العربية المعادية لها، والمهددة لها بشنّ الحرب عليها وإبادتها، فكانت الفكرة ببساطة هي الاتجاه نحو فرض طوق محيط بهذا الطوق.

وهنا اتجه التفكير نحو إقامة علاقات مع دول محيطة للعالم العربي ولها علاقات غير وديّة معه، كما كان في حالة دول مثل إيران وأثيوبيا وتركيا، وبناء على هذا الأساس جاء الحرص على تطوير العلاقات الثنائية مع هذا الدول، وكانت تركيا بالطبع في مقدمة

ديفيد بن غوريون وغولدا مائير

الدول المستهدفة من هذه الخطة، وبناء عليه اندفعت إسرائيل نحو تعزيز وتعميق العلاقات مع تركيا، وهو ما تأكّد وترسخ خلال الأعوام التالية، مع استمرار حالة العداء مع المحيط العربي.

دُشّنت هذه الإستراتيجية مع زيارة ديفيد بن جوريون، برفقة وزيرة خارجيته غولدا مائير، إلى أنقرة، في آب (أغسطس) من عام ١٩٥٨، والتي جاءت في ذروة صعود المد القومي العربي إثر قيام جمهورية الوحدة العربية بين مصر وسوريا، وتزايد شعور «إسرائيل» بالتهديد، ونتج عن الزيارة تعزيز العلاقات بين البلدين على مختلف الصعد.

قامت الإستراتيجية على مبدأ المواجهة المشتركة مع العرب، وتعززت بفعل سوء العلاقات التركية العربية خلال فترة الخمسينيات والستينيات، إلا أنّ هذا المرتكز في العلاقة شهد تراجعاً تدريجياً في أهميته، وذلك بفعل تطور العلاقات التركية العربية وتحسّنها إلى حدّ ما بداية من منتصف عقد السبعينيات، ومن ثم تزايد مستويات العلاقات الإسرائيلية العربية وتراجع حد الصراع بين العرب و«إسرائيل»، وبشكل خاص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي.

مفتاح للعلاقة مع الغرب

بالنسبة إلى تركيا؛ جاء تأسيس العلاقات مع

كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف رسمياً بـإسرائيل وكانت العلاقة المبكّرة مع معها مفتاحاً لانضمام تركيا للمعسكر الأطلسي

«إسرائيل» في فترة حرجة من تاريخ الجمهورية، وذلك في بداية الحرب الباردة حين كانت تركيا تبحث عن تأسيس علاقة تحالف راسخة تضمن لها أكبر قدر من الاستقرار وتعزز من أمنها القومي، وهو ما وجدته في اختيار الانضمام والتوجه نحو المعسكر الأطلسي، وهو الخيار الذي تجسّد في انضمامها لحلف شمال الأطلسي «الناتو»، عام ١٩٥٢، الذي كانت العلاقة المبكّرة مع «إسرائيل» مفتاحاً أساسياً له؛ حيث كانت «إسرائيل» والعلاقة معها عامل الدفع لتعزيز العلاقات بين تركيا والغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تنظر لـ «إسرائيل» باعتبارها حليفاً إستراتيجياً في المنطقة في إطار المواجهة مع المعسكر الشرقي المعادي، بقيادة الاتحاد السوفييتي.

ورغم تراجع حدّة مثل هذه الحسابات في عالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أنّ العلاقة التركية الإسرائيلية تبقى من ضمن أهم الاعتبارات التي تحدد مستوى العلاقات بين تركيا والدول الغربية، وتضمن بقاءها ضمن المستوى الإيجابيّ.

الخصائص الجيوسياسية

يأتي المرتكز الثالث المهم في تأسيس وتعزيز العلاقة بين تركيا و«إسرائيل»، ولعلّه يكون الأهمّ والأكثر ثباتاً، ألا وهو العامل الجيوسياسي، والذي يتأتى من قناعة «إسرائيل» بأهمية الخصائص الجيوسياسية لتركيا؛ فمن وجهة النظر الإسرائيلية تعدّ تركيا دولة مؤثرة في المنطقة، وعضواً في حلف الناتو، ولديها ثاني أكبر جيش في الحلف، والسادس على العالم من حيث الحجم، وهي تمتلك حدوداً جغرافية مع العديد من الدول، وترتبط بعلاقات إستراتيجية مع الداعم الأول لـ «إسرائيل» في العالم؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

تترافق هذه النظرة لتركيا مع شعور «إسرائيل» بأنّها حبيسة شريط ساحلي ضيق، وأنّها عالقة في مواجهة دائمة مع أزمة أمنيّة خطيرة، وأنّه لا بدّ لها من عقد تحالفات مع الدولة المهمة في المنطقة، بغرض تأمين وجودها وتأثيرها في المنطقة، وهنا، تبدو تركيا هي الخيار الأول، وذلك بفضل ما تتمتع به من مقومات قوة وقدرة تأثير كبيرة، فضلاً عن دورها الرئيس في التحكم في إيقاع التوازنات في المنطقة.

ومثلاً؛ تبرز، اليوم، أهمية تركيا ودورها في مواجهة النفوذ الإيراني الذي تجد فيه إسرائيل تهديداً لأمنها القوميّ، خصوصاً أنّها دولة عضو في حلف الناتو، أما من وجهة نظر تركيا، فهي تستفيد جيوسياساً من علاقتها مع

تبرز، اليوم، أهمية تركيا ودورها في مواجهة النفوذ الإيراني الذي تجد فيه إسرائيل تهديداً لأمنها القوميّ

«إسرائيل» عبر تعزيز مكانتها باعتبارها دولة مركز في المنطقة.

اتجاه تركيا لأداء أدوار جديدة

أما العوامل المهددة بإضعاف العلاقة وتراجعها، فتأتي بداية من اكتساب السياسة الخارجية التركية وظائف جديدة لم تكن في فترة الحرب الباردة؛ حيث باتت أكثر فعالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يقتضي منها بناء علاقات أوسع مع الأطراف العربية والإسلامية عموماً، ما يعني في كثير من الأحيان اتخاذ خيارات متعارضة مع مصالح «إسرائيل»، وربما ترجيح علاقتها مع أطراف أخرى على حساب العلاقة معها، وذلك في إطار السعي التركي لتعزيز موقع مركزي لها في الإقليم.

ومما تضمنته التحولات في السياسة الخارجية التركية؛ التوجه التركي نحو ممارسة دور إسلامي وعربي فاعل، بالتزامن مع زيادة مصالحها في المنطقة العربية، كلّ ذلك انعكس في تحولات موقفها من القضية الفلسطينية، فباتت النخبة السياسية التركية، وعلى رأسها الرئيس الحالي، رجب طيب أردوغان، تتجه أكثر فأكثر لتنصيب نفسها في موضع المدافع عن القضية الفلسطينية، وانعكس ذلك في الإدانات المتكررة للممارسات الإسرائيلية، بداية من إدانة اغتيال أحمد ياسين والرنتيسي واتهام «إسرائيل» بـ «إرهاب الدولة» عام ٢٠٠٤، إلى إدانة الضربات الإسرائيلية على لبنان في حرب عام ٢٠٠٦، إلى الموقف التركي المندّد بحروب «إسرائيل الثلاث على قطاع غزة (٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤)، وصولاً إلى إقامة علاقات مع حركة حماس وفتح مكتب لها في تركيا، ووصولاً إلى الموقف التركي الرافض لقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كلّ ذلك يعني توليد حالة من التوتر المستمر على مستوى العلاقات السياسية العلنية بين الجانبين.

خرائط جديدة

بالنسبة إلى المنظور الأمني الإستراتيجي الإسرائيلي؛ فقد ظلّ راسخاً أنّ مصلحة «إسرائيل» تكمن في إضعاف وتفتيت وتقسيم الدول في محيطها وتحويلها أكثر فأكثر إلى دويلات وكيانات ضعيفة وعاجزة، مع تفضيل انقسامها على أسس طائفية وعصبيات وهويات فرعية، وإبعادها قدر الإمكان عن طرح مفهوم قومي موحّد للشعوب في المنطقة بما يؤدي إلى تهديدها، وفق هذا التصوّر.

أما تركيا؛ فهي تخالف «إسرائيل» في هذا المنظور، وبالنسبة لها فإنّ مثل هذه المخططات تؤدي بالضرورة إلى الإضرار بها

وتهديد وحدة ترابها وأمنها القومي، فأيّ تفجير وتقسيم للمنطقة سيؤدي مباشرة إلى إذكاء نعرات الانقسام والانفصال داخل النسيج التركي المتنوع، وتحديداً في حال قيام أيّ كيانات مستقلة أو كيانات حكم ذاتي للأكراد، ما يؤدي إلى تحريك ودفع القضية الداخلية الأخطر، القضية الكردية، وبالتالي تهديد كيان الدولة التركيّة.

وقد ظهر هذا التباين في المنظورين جلياً مطلع الألفية؛ حين أيّدت «إسرائيل» خيار إسقاط نظام صدام حسين وإضعاف العراق، مع قرار الولايات المتحدة شنّ الحرب عليه، عام ٢٠٠٣، في حين عارضت تركيا هذه الحرب خوفاً من تفكّك البلد وبروز كيان كرديّ مستقل داخله، وكذلك كان الحال في سوريا خلال الأعوام الأخيرة، عندما بقيت الإستراتيجية الإسرائيلية متمسكة بخيار إضعاف الدولة السورية، في حين اختارت تركيا التدخل بشكل حاسم وإنهاء أيّ احتمالات انقساميّة على يد الأكراد في سوريا.

ومع إطلاق تركيا عملية «نبع السلام» ضدّ الأكراد في شمال شرق سوريا، في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٩، توترت العلاقات بين الجانبين على هذا الأساس، وانعكس ذلك في مواقف مثل موافقة الكونغرس بالإجماع قراراً بالاعتراف بإبادة الأرمن من قبل الدولة العثمانية، وهو ما جاء بضغط من قبل اللوبي الصهيوني هناك، والذي كان له الدور الحاسم طيلة عقود لتعطيل اتخاذ هذا القرار.

ونتيجة لوجود عوامل مختلفة ومتباينة؛ فمن الطبيعي أن تشهد العلاقات بين البلدين تذبذبات بشكل مستمر، وإن كان الاتجاه الغالب والسائد هو استمرار العلاقات بينهما ضمن المستويات الإيجابية

سامح اسماعيل

أردوغان والغاز الإسرائيلي.. ليس الآن وقت فلسطين!

لم تنقطع محاولات الرئيس التركي، رجب طيب أروغان، الرامية إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة، من التناقضات السياسية الموجودة على الساحة الشرق أوسطية، للخروج ببلاده من حيز الهامش، فوق أشلاء الدول المركزية التي تفككت إبّان أحداث «الربيع العربي»، بأداء مناورات متعددة، ما استوجب منه في كثير من الأحيان، توظيف القضايا العربية لصالحه، فنجده يرفع بيد رايات نصرة فلسطين والأقصى، بينما يضع اليد الأخرى، وبمنتهى الحميمية، في يد الاحتلال الصهيوني؛ ليجني المزيد من المكاسب

مرمرة تشق طريقاً جديداً نحو التطبيع

في أيّار (مايو) من العام ٢٠١٠، منعت البحرية الإسرائيلية سفينة المساعدات «مافي مرمرة»، والتي حملت العلم التركي، من الوصول إلى ميناء غزة، وعندما رفضت السفينة الرسو في ميناء أشدود، داهمتها القوات الإسرائيلية، ما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص جميعهم أتراك، وهو ما عرَّض أردوغان لحرج شديد، في ظل وجود اتفاقيات عسكرية واقتصادية متعددة بين أنقرة وتل أبيب، والتي تقوم إسرائيل بمقتضاها بتحديث أسلحة الجيش التركي، مقابل ١٥٠ مليار دولار، بالإضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة، والتبادل التجاري المتزايد بين الطرفين.

كان على أردوغان اتخاذ رد فعل يهدِّئ من موجة الغضب التي صاحبت الحادث، وفي ظل طموحه الشخصي للعب دور المتحدث الرسمي باسم القضية الفلسطينية، قرّر تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى الحد الأدنى، مع استدعاء السفير التركي، واشترط رفع الحصار

تحدّث إسرائيل أسلحة الجيش التركي مقابل ١٥٠ بليون دولار بالإضافة إلى المناورات المشتركة والتبادل التجاري المتزايد

البحري عن القطاع، للتراجع عن خطوات التصعيد السياسي التي انتهجها، وصاحبَ ذلك دعاية سياسية ضخمة، وبحيث لم يلتفت أحد إلى قيام أردوغان بمنع قافلة الحرية الثانية من التحرك لفك الحصار عن غزة، وبمنتهى الحزم، في العام ٢٠١١.

وعلى الرغم من كل الإجراءات السابقة، ظل التعاون العسكري قائماً بين الطرفين، وواصل ميزان التبادل التجاري ارتفاعه، ونشطت حركة السياحة بشكل ملحوظ، مع تواصل المباحثات التي أثمرت عن اتفاق مبدئي، في العام ٢٠١٣، تقدِّم من خلاله إسرائيل تعويضات مالية لأسر ضحايا مرمرة، مع الاعتذار، وفي ظل رفض إسرائيل مناقشة مسألة فك الحصار عن قطاع غزة، طالب أردوغان بتعويضه عن هذا الشرط، في صورة صفقة يستفيد منها الطرفان.

الغاز الإسرائيلي يسيل لعاب أردوغان

بعد ثلاثة أعوام من المباحثات المتواصلة، وفي ٢٧حزيران (يونيو) من العام ٢٠١٦، أُعلن عن التوصل إلى تسوية بين تركيا وإسرائيل، لاستعادة العلاقات الثنائية بينهما بشكل كامل، وفق اتفاق يلزم الأخيرة بدفع تعويضات لأسر ضحايا السفينة مرمرة، وفي المقابل تقوم تركيا بإسقاط كل الدعاوى المرفوعة من جانبها ضد أفراد في جيش الدفاع الإسرائيلي.

وفي أعقاب التسوية السياسية، جرت ترتيبات اقتصادية متعددة، اقتنص بموجبها الطرف التركي امتيازات استثمارية هائلة في إسرائيل، حيث واصلت شركة «يلمازلار» التركية هيمنتها على سوق بناء الأبراج السكنية في الدولة العبرية، كما فازت شركة البورصة التركية بمناقصة تشغيل «التليفريك» في حيفا، وتوطدت أواصر الروابط التجارية بين الطرفين بشكل غير مسبوق، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما في العام ٢٠١٩، إلى نحو ٦ مليارات دولار، بينها ٤ مليارات دولار صادرات تركية.

كل هذه المكاسب التي جنتها أنقرة، جراء تسوية حادث السفينة مرمرة، لم تصرف ذهن أردوغان عن الصفقة الكبرى التي يحلم بها، وهي بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، من إسرائيل إلى أوروبا عبر تركيا، ذلك المشروع الطموح الذي تضغط لأجله تركيا، لتعويض النقص الحاد لديها في إمدادات الغاز الطبيعي، حيث تستهلك سنوياً ما يقرب من ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، في حين تبلغ سعة خط أنابيب

سارع أردوغان إلى ترسيم غير شرعي للحدود البحرية مع حكومة فايز السراج في طرابلس

الغاز الطبيعي الذي يمر عبر الأناضول بين تركيا وأذربيجان، نحو ١٦ مليار متر مكعب فقط، ما يجعل اعتمادها على الغاز الروسي مخاطرة استراتيجية ضخمة، في ظل تباين العلاقات بين الطرفين، واختلاف الرؤى بينهما في العديد من القضايا.

مع اكتشاف حقل ليفياثان الإسرائيلي، وفي ظل المخزون الهائل المحتمل فيه، والذي يقدر بحوالي ٥٣٥ مليار مكعب من الغاز الطبيعي، أي ضعف حجم الغاز الموجود في حقل تمار، الذي تعتمد عليه تل أبيب، ومع قرار الحكومة الإسرائيلية بالسماح بتصدير ما يصل إلى ٤٠ بالمئة من احتياطيات الغاز، سال لعاب أردوغان، خاصة وأنّه سيكون بمقدور إسرائيل تصدير إجمالي ٤٤٠-٤٥٠ مليار متر مكعب، بحلول العام ٢٠٤٠، ما جعله يدفع باتجاه مشروع خط الأنابيب الطموح، والذي يمر تحت سطح البحر من حقل الغاز البحري الإسرائيلي، ليفياثان، إلى جيهان التركية، كما تم اقتراح مجموعة من الخطط على الجانب الإسرائيلي من أجل تذليل العقبات، للاستفادة من المخزون الهائل المحتمل في الحقل، في ظل الضغوط التي واجهتها شركة ديليك الإسرائيلية، والتي تمتلك نحو ٤٥ بالمئة من المشروع.

ومع توصل الحكومة الإسرائيلية، واتحاد الشركات المهيمنة على الحقل إلى إطار قانوني لتفعيل العمل بالحقل، بدأ بالفعل تشغيل منصة استخراج الغاز به في كانون الأول (ديسمبر) من العام ٢٠١٩، وهو الشهر نفسه الذي أعربت فيه أنقرة، بحسب الإذاعة الإسرائيلية، عن استعدادها للتفاوض مرة أخرى مع تل أبيب، حول نقل إمدادات الغاز الإسرائيلي من الحقل إلى أوروبا عبر تركيا.

وفي هذه الآونة، انخفض الصوت التركي تماماً، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولم تعد مسألة حصار غزة ذات أولوية على أجندة أردوغان، حيث بات للحصول على الغاز الإسرائيلي، الأهمية المطلقة.

اختلاط الأوراق وارتباك تركي

مع انخفاض أسعار الطاقة العالمية، أصبحت تكلفة المشروع التركي عالية للغاية، والتي تقدر بحوالي ٣ مليارات دولار، ومع استحالة الاستعاضة عن ذلك، بخط بري يمر عبر الأراضي السورية، قررت إسرائيل التفكير في مشروع بديل، يتم من خلاله مد خط أنابيب الغاز من الآبار الإسرائيلية إلى قبرص واليونان وإيطاليا، ما يعني ضرب المشروع التركي في مقتل.

منع أردوغان قافلة الحرية الثانية من التحرك لفك الحصار عن غزة بمنتهى الحزم في العام ٢٠١١

ولأنّه تعوَّد اللعب على كافة التناقضات الموجودة، سارع أردوغان إلى ترسيم غير شرعي، للحدود البحرية مع حكومة فايز السراج في طرابلس، قبل أن يؤكد أنّه لن يسمح لإسرائيل بمد أنبوب الغاز إلى أوروبا، بدون موافقة بلاده، استناداً إلى الاتفاق البحري الذي وقّعه مع حكومة الوفاق، ومن ثم كان عليه أن يتورط في الحرب الليبية، لتثبيت الأوضاع الهشة لمليشيات الوفاق، والزج بالجيش التركي في غمار حرب دامية.

وربما نجح التحرك اليوناني السريع في تحجيم طموحات أردوغان، إثر توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية، بين إيطاليا واليونان، حيث أعرب الرئيس التركي عن صدمته مما أسماه تبني إيطاليا التفسير اليوناني.

رافق ذلك تحرك ثلاثي مصري/يوناني قبرصي، لترسيم الحدود البحرية بينهم، ما يعني حصار تركيا داخل مياهها الإقليمية، واستبعادها نهائياً من أيّ ترتيبات مستقبلية، بحيث يبقى رهانها الهش على حكومة فايز السراج غير ذي أهمية، وعليه قد تصبح أحلام أردوغان في الهيمنة على غاز المتوسط، محض أوهام، سوف تتقلص إلى أمنيات «سمسار» يتطلع إلى الفتات

خالد بشير

أبرز ٥ مجالات للشراكة الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل

رغم ما تشهده العلاقات بين تركيا و«إسرائيل» بين فترة وأخرى، من توترات وحالات من الشدّ يصاحبها إطلاق تصريحات منددة وتبادل انتقادات بين الجانبين، إلا أنّ ذلك لا ينعكس البتّة على مستوى علاقات التعاون والشراكة بين البلدين، وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية والسياحية والتعاون العسكريّ؛ فالأرقام تشير إلى أنّه منذ دخول اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين حيز التنفيذ، عام ١٩٩٧، وحجم التبادل التجاري بينهما في اطّراد مستمر، إلى أن وصل إجمالي حجم التبادل التجاري عام ٢٠١٧، إلى (٤,٣١٠) مليون دولار، في حين نشرت صحيفة «معاريف» مؤخراً تقريراً أشار إلى أنّ تقديرات العام ٢٠١٩ وصلت ستة مليارات دولار، لكن؛ ما هي أهم مجالات التعاون والشراكة الاقتصادية؟

تجارة الترانزيت وحركة الشحن البحري

تشهد حركة بواخر الشحن المتجهة من موانئ السواحل التركية باتجاه ميناءي حيفا وعسقلان في «إسرائيل» نشاطاً مطرداً، ويأتي جانب أساسي من هذا النشاط بسبب الازدهار والتصاعد المستمر في حجم الصادرات والواردات بين البلدين، إلا أنّه يأتي أيضاً بدافع تجارة الترانزيت، فكثير من البضائع الإسرائيلية المتجهة نحو أوروبا تشحن بدايةً إلى الموانئ التركيّة، ومن ثم تنقل منها براً إلى أوروبا، وكذلك بالاتجاه المعاكس، تأتي البضائع المتجهة من تركيا باتجاه مناطق غرب آسيا عبر «إسرائيل».

تعززت مستويات الشحن عبر الخطوط البحرية الرابطة بين تركيا و«إسرائيل» بشكل

تضاعفت حركة الشحن البحري القادمة إلى ميناء حيفا من تركيا خلال الأعوام الأخيرة

مطرّد بعد عام ٢٠١١؛ إثر اندلاع الأزمة السورية والتراجع الحاد في مستويات الشحن البري عبر سوريا، وبالتالي تحول الاعتماد نحو الشحن البحري باتجاه «إسرائيل»، ومن ثم يجري نقل الصادرات نحو مختلف دول المشرق العربي، بعد عبورها «إسرائيل» باتجاه المعبر الحدودي مع الأردن.

توريد النفط

تعتمد «إسرائيل» في وارداتها النفطية بالدرجة الأولى على النفط المستورد من أذربيجان وإقليم كردستان العراق، حيث تعدّ المستورد الأول في العالم لنفط أذربيجان وإقليم كردستان العراق، ويتمّ نقل هذا النفط باتجاه «إسرائيل» عبر أنابيب تعدّ الأراضي التركية باتجاه الموانئ التركية على البحر المتوسط، ومن ثم ينقل في البواخر باتجاه الموانئ الإسرائيلية، ويضمن هذا الطريق المختصر وصول النفط إلى إسرائيل بشكل ثابت ومستمر ودون تعرض لعراقيل، وبكلفة أقل، وكلّ ذلك بفضل التعاون والتسهيل التركي.

الصناعات العسكرية عالية التقنية

تعدّ الصناعات العسكرية من أهم السلع التي تستوردها تركيا من «إسرائيل»؛ إذ تشكل قيمة كبيرة من إجمالي حجم الواردات، وتحتاج تركيا إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية

أنبوب نفط ينطلق من كردستان باتجاه الأراضي التركية.. من المصادر التي تعتمد عليها «إسرائيل»

تعدّ إسطنبول أحد المراكز الرئيسة التي تمرّ بها الرحلات الجوية المنطلقة باتجاه «تل أبيب» والمغادرة منها

بغرض تطوير القدرات العسكرية للجيش التركي باستمرار؛ إذ تتميز «إسرائيل» بالصناعات العسكرية ذات التقنية العالية، وتعدّ طائرات الدرونز من أبرز ما تستورده تركيا من التصنيع العسكري الإسرائيلي عالي التقنية، وكذلك الدبابات من طراز (M٦٠-A١) التي هي بالأصل دبابات أمريكية الصنع طوّرتها الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

قطاع المقاولات والإنشاءات

لا تنحصر الشراكة الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في تبادل السلع، وإنما هناك استثمارات وشركات عاملة برؤوس أموال ضخمة بين البلدين، وتبرز منها تحديداً شركات المقاولات والإنشاءات التركية، التي يعمل عدد كبير منها في «إسرائيل».

بدأ وصول هذه الشركات التركيّة إلى «إسرائيل» خلال عقد التسعينيات، مع الحاجة الإسرائيلية المتزايدة حينها إلى زيادة المباني السكنية حتى يتم استيعاب الهجرات اليهودية الكبيرة القادمة من الاتحاد السوفييتي في أعقاب انهياره عام ١٩٩١، وبلغ عدد المشروعات التي أنجزتها شركات المقاولات التركية في إسرائيل، منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٢، أكثر من مئة مشروع، وعام ٢٠١٦؛ كشفت صحيفة «هآرتس»

طائرات الدرونز.. من أبرز ما تستورده تركيا من التصنيع العسكري الإسرائيلي

الإسرائيلية أنّ «الشركات التركيّة قد شاركت في بناء ما يقارب من نصف المباني شاهقة الارتفاع في تل أبيب».

وتعدّ شركة «يلمازلار» الأكبر من بين شركات المقاولات التركية العاملة في «إسرائيل»، وبدأت بممارسة نشاطها منذ عام ١٩٩٦، ويبلغ حجم أعمالها مئات ملايين الدولارات سنوياً، ويعمل فيها نحو (١٢٠٠) عامل تركي، وعشرين مدير ورشة أتراك يجيدون اللغة العبرية.

الرحلات الجويّة.. أكثر من مليون مسافر

كغيرهم من المسافرين في الشرق الأوسط، تعدّ إسطنبول أحد المراكز الرئيسة التي تمرّ بها الرحلات الجوية المنطلقة باتجاه «تل أبيب» والمغادرة منها؛ حيث تنزل في إسطنبول ثم تواصل رحلاتها، وخصوصاً الرحلات المتجهة باتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية.

وتنقل الخطوط الجوية التركية (Turkish Airlines) أعداداً كبيرة من المسافرين الإسرائيليين إلى العالم عبر تركيا، وقد تضاعف عدد الرحلات الجويّة على الخط «تل أبيب - إسطنبول»، وعام ٢٠١٧؛ وصل عدد المسافرين عبر الخط إلى أكثر من مليون مسافر، ينتقلون بعدها إلى مختلف أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية.

وهكذا، نتيجة كلّ هذه المصالح المتبادلة، وغيرها، بالإمكان فهم سبب تمسك «إسرائيل» في علاقتها مع تركيا، وحرصها على تعزيزها وضمان استقرارها، رغم ما يتردّد من تصريحات يطلقها السياسيون لكنّها لا تتجاوز حدود الدعاية

رشا عمار

تركيا وإسرائيل.. حقائق تنهي سنوات المتاجرة بقضية فلسطين

لم تتوقف الجوقة التركية عن عزف ملاحم الدعم والتضامن بل والتوحد مع القضية الفلسطينية على مدار عشرات السنوات، لكن الحقيقة ظلت غائبة ومشوشة خلف كل هذا الصخب؛ فألَم يحن الأوان ليجيب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن السؤال المُلِحّ: ماذا قدمت تركيا لفلسطين وشعبها على مدار كل هذه السنوات الحافلة بالشعارات والتنديدات والصوت العالي؟

أردوغان واجه هذا السؤال دائماً بإجابات دبلوماسية، مليئة بالشعارات بعيدة تماماً عن الحقيقة التي لن يستطيع قولها، لكن الواقع يفصح عن الكثير، وتكشف تناقضات أنقرة دائماً أنّ كل هذا الضجيج هدفه المتاجرة بآلام الفلسطينيين وكسب شعبية زائفة لأردوغان لاسيما على الصعيد العربي والإسلامي.

الرئيس التركي، المستثمر السياسي الأبرز الذي طالما خرج علينا متباكياً على حال القضية الفلسطينية، هو نفسه من يقيم أكبر علاقات اقتصادية وعسكرية مع إسرائيل، وهو ابن الدولة العثمانية الفخور بسياستها الاحتلالية وهي مَن سمحت وتسامحت في هجرة آلاف اليهود إلى فلسطين في الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٩م.

تعزيز العلاقات مع تل أبيب

بدأت العلاقات الرسمية التركية الإسرائيلية في آذار (مارس) عام ١٩٤٩، وأصبحت تركيا أول دولة ذات أغلبية إسلامية تعترف بإسرائيل كوطن قومي لليهود على حساب الفلسطينيين، ولم تتأثر هذه العلاقة أبداً مع وصول حزب «العدالة والتنمية» للحكم في البلاد عام ٢٠٠٢ بل العكس أخذت بالازدياد.

تعد تركيا ثاني دولة بعد الولايات المتحدة تحتضن أكبر مصانع أسلحة للجيش الإسرائيلي

وعمل الحزب بحكومته على تعزيز كافة الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل، وتوسيع مجالاتها لتشمل قطاعات أخرى، ونجح أردوغان وحكومته في نقل التعاون بين البلدين إلى مرحلة «استراتيجية» غير مسبوقة.

أكبر تعاون عسكري

لعل أبرز أوجه التعاون بين تركيا وإسرائيل كانت في المجال العسكري؛ ففي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٤، اصطحب الرئيس الإسرائيلي حينها عزرا وايزمان، خلال زيارته المعلنة إلى العاصمة التركية أنقرة، أكثر من عشرين مسؤولاً بارزاً، العديد منهم يعملون في الصناعات العسكرية.

وتعد تركيا ثاني دولة بعد الولايات المتحدة تحتضن أكبر مصانع أسلحة للجيش الإسرائيلي، وزادت التعاون العسكري مع تل أبيب منذ الاحتلال التركي لشمال جزيرة قبرص العام ١٩٧٨، والذي أدى إلى عقوبات أمريكية أوروبية على قطاعها العسكري واعتمدت أنقرة آنذاك على الجانب الإسرائيلي في تحديث الجيش.

أما القفزة الكبيرة في المجال العسكري فكانت عام ١٩٩٦ في عهد حكومة نجم الدين أربكان الذي يعد الأب الروحي والفعلي للتجربة الإسلامية السياسية، عندما أبرمت تل أبيب وأنقرة اتفاقيتين عسكريتين، بحسب معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، لتكون أول اتفاق بين الدولة العبرية ودولة ذات أغلبية إسلامية.

وبعد ٢٦ عاماً من التعاون العسكري المعلن وغير المعلن بين الدولتين، تحاول تركيا أن تظهر نفسها عبر آلة الدعاية الإعلامية أنّها دولة تتخذ موقفاً ضد إسرائيل وتدعم القضية الفلسطينية، بينما تثبت الحقائق أنّ إدارة أردوغان تمارس لعبة مزدوجة تهدف إلى كسب التأييد الشعبي عبر مواقف «دعائية» دون أن يؤثر ذلك على العلاقات الحقيقية المستمرة مع إسرائيل، خاصة على المستوى العسكري.

تبادل تجاري ضخم

وفق صحيفة معاريف الإسرائيلية وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ٦ مليارات دولار في ٢٠١٩، علماً بأنه كان أكثر بقليل من مليار دولار فقط عندما قدم أردوغان إلى الحكم ويطمح المسؤولون من الجانبين لرفعه إلى ١٠ مليار دولار.

شركة الخطوط التركية هي ثاني ناقل جوي في إسرائيل بعد شركة «إل عال» الإسرائيلية

وتعتبر إسرائيل أكبر سوق تجاري مفتوح لبيع المنتجات التركية وفق ما صرح به مسؤولون أتراك.

ويمكن فهم براغماتية أردوغان وزيف قضيته بإلقاء نظرة بسيطة على مؤشر التعاون الاقتصادي بين البلدين، الذي بلغ عام ٢٠٠٩، مليارين و٥٩٧ مليوناً و١٦٣ ألف دولار، وعلى الرغم من التدهور الدبلوماسي للعلاقات المتبادلة بين الطرفين، إلا أنّ حجم التبادل التجاري لعام ٢٠١٤، بلغ ٥ مليارات و٨٣٢ مليون و١٨٠ ألف دولار.

خطوط جوية مفتوحة

تسير الخطوط الجوية التركية يومياً ما يزيد عن ١٠ رحلات بين أنقرة وتل أبيب، بالإضافة إلى رحلات الشحن.

وتشير تقارير الملاحة الجوية إلى أنّ شركة الخطوط التركية هي ثاني ناقل جوي في إسرائيل بعد شركة «إل عال» الإسرائيلية، وحتى عندما توترت العلاقات «ظاهرياً» بين البلدين لم تنقطع هذه الصلة الوثيقة.

بالأرقام.. تركيا لا تقدم أي دعم للفلسطينيين

يقتصر الدعم التركي للقضية الفلسطينية على ضخ أموال ضخمة لدى الأبواق الإعلامية لإدارة حملات دعائية منظمة تضع تركيا في قلب الداعمين للقضية الفلسطينة، لكن تقرير منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فضح زيف هذه الادعاءات، وأكد أنّ تركيا لم تكن ضمن الدول التي قدمت مساعدات للفلسطينين على مدار سنوات مضت بينما تصدرت كل من السعودية والإمارات قائمة الداعمين.

ويرصد التقرير، الذي صدر قبل عامين، أهم المتبرعين والداعمين للفلسطينيين واللاجئين منهم على مستوى العالم، ومن بين أهم ٢٠ داعماً ومتبرعاً لا يظهر اسم تركيا ولا قطر ولا إيران على الإطلاق.

وحتى في قائمة أكبر ٢٠ داعماً «غير حكومي» للاجئين الفلسطينيين عالمياً، اختفت أسماء قطر وتركيا وإيران، بينما يمكننا رؤية اسم بنك التنمية الإسلامي في جدة بالمركز الثاني على مستوى العالم، وجاء بعده الهلال الأحمر الإماراتي.

تعدّ إسطنبول أحد المراكز الرئيسة التي تمرّ بها الرحلات الجوية المنطلقة باتجاه «تل أبيب» والمغادرة منها

تفتيت القضية بدعم الإرهاب

وفقاً للأرقام والتقارير الدولية، تقدم تركيا دعماً لحركة حماس الفلسطينية، المصنفة «إرهابية»، يتجاوز مليارات الدولارات سنوياً، بهدف تحقيق أجندته في السيطرة على المنطقة العربية بالاعتماد على مثل هذه الأذرع.

لكن «حماس» لم تقدم بدورها أيضاً للقضية الفلسطينية سوى مزيد من الدماء والفرقة، ولو كانت النوايا صادقة في دعم الفلسطينيين لامتنعت الحركة عن تقاضي أي أموال من أردوغان الذي يعقد أكبر صفقات تجارية وعسكرية مع عدوهم.

في مواجهة كورونا

لم تقتصر هذه العلاقة بين أنقرة وتل أبيب على المجالات السابقة، بل شملت أيضاً النواحي الصحية، خاصة مع انتشار جائحة كورونا، ففي نيسان (أبريل) الماضي، كشف وكالة بلومبرغ الأمريكية عن شحنة مساعدات طبية من أنقرة إلى إسرائيل.

ونقلت الوكالة عن مسؤول تركي، لم تسمّه، أنّ الحكومة صدّقت على شحنة معدات طبية تشمل أقنعة الوجه، وبدلات واقية، وقفازات معقمة لإسرائيل، وأضاف أنّه من المتوقع أن تحط ثلاث طائرات من إسرائيل بقاعدة إنجرليك الجوية لتسلم الشحنة!

مروان العياصرة

تركيا وإسرائيل وإيران.. العلاقة ليست معقدة إنّها خدعة

مازالت تركيا الجديدة، أو تركيا أردوغان تثير الجدل، ليس لدى خصومها، فالخصومة محسومة، ولا تحتاج لكثير من الجدال حولها، وإنما لدى مريدي أردوغان ومحبيه وأصدقائه، وعشاق النهضة التركية الجديدة، فكثير من داعمي خط الرئيس التركي، يقفون في منتصف الطريق أو منتصف السطر حين يريدون كيل المديح له، يقفون تماماً، حين يفاجئهم سؤال من نوع «هل تركيا وأردوغان أصدقاؤنا، أم أصدقاء أعدائنا، أم أصدقاء الطرفين معا..؟، وهل يبدو ذلك منطقياً أم لا يخلو من الريبة والشك والغموض والتردد؟».

على المستوى الداخلي - داخل تركيا - قد أشارك مؤيدي أردوغان إعجابهم به وبدأبه وعمله وصرامته في جعل بلاده دولة عالمية بامتياز، وأشاركهم إعجابهم في قدرته على خلق توازن صارم بين دينيته أو التزامه الديني، وبين علمانية تركيا التي تقارب «القرن» من عمرها.

سلك أردوغان مذهباً سياسياً، يتسم بالأناقة والرقة والعاطفة الجياشة، حتى جمع حوله قلوب الناس، قبل عقولهم، واستثمر في ذلك استثماراً كبيراً على مستوى تشكيل صورة الزعيم والرئيس الاستثنائي الذي يأتي في الوقت الاستثنائي، لكنه ما لبث أن تحول إلى مذهب الصرامة السلطوية للحفاظ على الحكم، والذهاب إلى الشدة أحياناً والقمع أحياناً أخرى.

كل ذلك شأن تركي خالص؛ العاطفة الأردوغانية والقمع والصرامة وعلمانية الحكم وإدارة الدولة، ودينية المنهج والرؤية، وما إلى ذلك مما يعني الأتراك تماماً، داخل دولتهم،

أردوغان لا يعمل وفقاً لرؤية دينية بل هو رجل سلطة يعمل بمقتضى المصالح السياسية

لكن السياسة التركية ليست شأناً تركياً خاصاً، تلك السياسة التي تثير الجدل لدى المريدين قبل الخصوم، فهي مشبعة بالغموض، ومشتبكة مع مناطق مفخخة في العلاقات الحرجة بين العرب والأتراك، كتلك المناطق المتوترة في مثلث العلاقة التركية العربية الإسرائيلية، والمنطقة المتوترة أيضاً بين مثلث العلاقة بين تركيا والعرب وإيران.

ليس لدى العرب تفسير للكيان الإسرائيلي سوى أنه كيان عدو محتل ومتطرف، وليس لهم تفسير للجمهورية الإسلامية الإيرانية سوى أنها دولة مشبعة بروح الكراهية والعنف والتطرف، وإذا كان لدى تركيا أو لدى أردوغان خصوصية في التفسير لهاتين الجهتين «الكيان والجمهورية»، فلا يجب تسويقه عربياً لأهداف وغايات سياسية بحتة.

أردوغان ليس رجل دين، ولا يعمل وفقاً لرؤية دينية، بل هو رجل سلطة، يعمل بمقتضى المصالح السياسية، لكن محبيه ومريديه وضعوه موضع المنقذ والمخلص وحامل لواء النصر؛ أعداؤنا لا نراهم سوى أنهم أعداء، لكنه يرى أنّهم أصدقاء يمكن العمل معهم ويمكن الاستثمار في العلاقة بهم، أكثر من الاستثمار في العلاقة مع العرب، وربما التساؤل حول لماذا لا توجد لأردوغان علاقة قوية ومتماسكة ومحورية مع أية دولة عربية باستثناء قطر - وهي علاقة فرضتها خيارات الدوحة أكثر من كونها خيارات تركيا- هو تساؤل يجدد التفكير في النظرة التركية للعرب، لكونهم حلفاء يعتد بهم، أم أنهم ليسوا سوى عمق استراتيجي لأهداف السياسة التركية.

ما يثير الاستغراب إضفاء القداسة على السياسة التركية، من قبل أصدقاء أنقرة ومريدي أردوغان، فهو حتماً لا يعمل كقائد مسلم يجهز جيش العسرة الثاني ويخوض به المعارك والحروب، وينتصر، ويعيد ما سلبه العدو من أرض المسلمين، إنه يعمل كسياسي لا أكثر، لديه أولويات لتحقيق المصالح السياسية، وخيارات متاحة يوظفها تبعاً لما يراه في خدمة سلطته وحكمه.

إنّ علاقة تركيا مع إسرائيل أشبه ما يكون بحالة درامية متصاعدة بين خلاف يتم مسرحته على الهواء مباشرة، وبين توافق وتعاون وصداقة يتم تسجيل وقائعها في الكواليس، بين تجارة بينية واقتصاد مشتبك ومتشابك في صفقات ومذكرات تعاون وتنسيق ومصانع وصناعات متبادلة لا يتم الحديث

علاقة تركيا بإسرائيل أشبه ما يكون بحالة درامية متصاعدة بين خلاف يتم مسرحته على الهواء مباشرة

عنها، وإذا ما تم الكشف عنها قيل باستخفاف إنّها خيارات سياسية أشبه ما تكون بمناورات على هامش المواجهة التركية الإسرائيلية، لمناصرة القضية الفلسطينية!

وبّخ أردوغان ذات مرة بيريز قبيل مغادرته اجتماعاً علنياً في دافوس احتجاجاً على سياسة إسرائيل، واعتذرت إسرائيل لتركيا ذات مرة أيضاً، عن حادثة سفينة كسر الحصار على غزة، في حادثتين لا يمكنهما أن تغفرا أو تبيّضا صفحات الاتفاقيات التركية الإسرائيلية، ولا تمنحانها العذر والقبول والإيمان بحقيقة دفاع تركيا عن القضايا العربية، والدليل أنّ كل حوادث التطرف الإسرائيلي تجاه الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني والمقدسات والقدس، لم تحرك ساكناً من سواكن أردوغان تجاه إسرائيل سوى بالشجب والاستنكار، بينما خيارات الصداقة متعددة تجارياً واقتصادياً وسياحياً وثابتة لا تزعزعها «زوبعة في فنجان».

ما سبق ينطبق على إيران أيضاً، وفي المجمل فإنّ تصريحات طهران حول دعمها ومساندتها للقضية الفلسطينية لا تختلف أبداً عن تصريحات تركيا، إيران تؤكد أنّ القدس ستبقى عاصمة فلسطين وستسعى لتحريرها، نقطة وسطر جديد، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا بالنسبة للسطر والنقطة تماماً. سطور متشابهة، ونقاط تبدو كما لو أنّها متوافق عليها مسبقاً قبل أي تصريح، لكن على الأرض لا جديد.

لا نحتاج كثيراً من التحليل لندرك أنّ أردوغان يعمل بمنطق سياسي لا يعترف سوى بمصالحه هو، كما لا نحتاج كثيراً من التعقل لندرك أنّ السياسة لا دين لها، وأن ما يمكن أن يكون سياسة لدى البعض، سيكون خدعة للآخر!

ما يثير الاستغراب إضفاء القداسة على السياسة التركية من قبل أصدقاء أنقرة ومريدي أردوغان

خلدون الشرقاوي

ماذا جنى الفلسطينيون من الوعود «الثورية» لأردوغان؟

في عام ٢٠٠٥ رصدت شبكات التلفزة ووسائل الإعلام العالمية والعربية الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي، حينها، رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل والتقى خلالها برئيس الوزراء أرييل شارون، ووضع إكليل زهور على قبر الزعيم اليهودي الشهير، ثيودور هرتزل.

فهل تغير الأمر حينما أصبح أردوغان رئيساً؟

الوقائع المباشرة تشير إلى أنّ الرئيس التركي تعامل، بدهاء، مع الملف الإسرائيلي، لأسباب يقدرها المحللون بأنها انتخابية محضة، وآخرون يقول إنّ الدهاء والخداع والالتفاف على الحقائق جزء من التركيبة النفسية للرئيس التركي الذي يقوده غروره الإمبراطوري إلى ارتكاب حماقات دمّرت الوضع الاقتصادي في بلده، ومن يشكك في ذلك فلينظر إلى وضع الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي.

أردوغان يعلم أنّ «معاداة» إسرائيل هي مفتاح السر لكسب القلوب العربية والإسلامية التي ما زالت، وهي محقة إلى أبعد الحدود، ترى في الكيان الصهيوني احتلالاً بغيضاً.

ولتغذية هذه المشاعر مضى أردوغان في التكسب من هذا الملف، من أجل زيادة شعبيته التي قادته إلى سلوك دروب شعبوية هدفها خطف الأضواء، كما جرى في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام ٢٠٠٩، وكان أردوغان حينها رئيساً للوزراء.

ماذا جرى في دافوس؟

في دافوس اندلعت مشادة كلامية حادة ونادرة الحدوث بين أردوغان، والرئيس الإسرائيلي، شيمون بيريز، انسحب على إثرها

العلاقات التركية الإسرائيلية تشهد حالياً مؤشرات على تحسن ملموس، إذ التقى رئيس المخابرات التركية هاكار فيدان، رئيس الموساد، يوسي كوهين، عدة مرات خلال العام الماضي

الأول غاضباً، بسبب عدم إعطائه فرصة للرد بعد مداخلة مطولة للرئيس الإسرائيلي.

ورغم اعتذار بيريز فيما بعد لأردوغان في مكالمة هاتفية بينهما وصفت بـ«الودية»، إلا أنّ المفاعيل التي كان يتوقعها أردوغان من خلال رده فعله أمام الكاميرات، تجلت استقباله في اسطنبول استقبال الأبطال؛ حيث تجمع نحو ثلاثة آلاف شخص، في محيط مطار أتاتورك الدولي في اسطنبول، حاملين أعلاماً تركية فلسطينية لاستقبال أردوغان، ولوحوا بلافتات كتب عليها «مرحباً بعودة المنتصر في دافوس»، مرددين شعارات معادية لإسرائيل، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

أوغلو يكشف المستور

لكنّ ما كشف عنه مؤخراً، أحمد داود أوغلو، رفيق درب الرئيس التركي، يقدم رواية مختلفة عما جرى قبل أحد عشر عاماً؛ حيث بذل أوغلو جهوداً جبارة لاحتواء الأزمة مع إسرائيل بعد خشية أردوغان من تبعات موقفه الاستعراضي في مؤتمر دافوس.

وكشفت تصريحات، نقلتها صحيفة «زمان» لداود أوغلو رئيس حزب «المستقبل» حالياً بعد انشقاقه عن حزب «العدالة والتنمية»، ما وراء واقعة ما تم التعارف على تسميته «دقيقة واحدة – One Minute» الشهيرة بين أردوغان وبيريز، حيث احتد أردوغان بسبب أحداث غزة آنذاك، واتهم إسرائيل بقتل الفلسطينيين، لكنه خشي من تبعات موقفه فيما بعد.

أردوغان كان قد قال عن داود أوغلو: «من كانوا معنا في مؤتمر دافوس، أسسوا الآن حزباً جديداً. وعندما قلنا في ذلك اليوم «One Minute»، كانوا يخافون من عواقب هذا الموقف».

تصريح أردوغان جعل داود أوغلو، الذي شغل منصب وزير خارجيته طويلاً، يخرج عن صمته، ويكشف لأول مرة أّن أردوغان كان متخوفاً من العواقب التي قد تحدث جراء موقفه الاستعراضي تجاه لإسرئيل، مشيراً إلى أنه عندما كان في منصب وزير الخارجية توسط لتهدئة الأجواء بين الطرفين.

وردّ داود أوغلو على أردوغان قائلاً: «في تلك الليلة، كنت أقوم بتحركات دبلوماسية بنفسي من وراء الستار من أجل جعل بيريز

حجم المبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل لامس ٦,٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٩، وهو أعلى رقم بين البلدين، بحسب صحيفة «ديلي صباح» التركية

يعتذر لتركيا، في الوقت الذي كان البعض في دافوس وتركيا يخافون من تبعات موقف حادثة «one minute»، وهو نفسه (أردوغان) يعرف جيداً أنّ الاعتذار الإسرائيلي لتركيا جاء بعد حديثي الهاتفي شخصياً مع المسؤولين الإسرائيليين».

توتر ظاهري

وواجهت العلاقات بين تركيا وإسرائيل نكسات في العقد الأخير، لكنّ ذلك لم ينعكس على الميزان التجاري بين البلدين، وتقول التقارير إنّ حجم المبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل في عام ٢٠١٦ بلغ أكثر من من ٤،٢ مليار دولار، وأنها ارتفعت في العام التالي ٢٠١٧ بنسبة ١٤٪ . لكنها لامست ٦،٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٩، وهو أعلى رقم بين البلدين، بحسب صحيفة «ديلي صباح» التركية، وذلك على الرغم من التوتر الظاهري في العلاقات بين البلدين.

كما أنّ مدير الطيران المدني الإسرائيلي كشف في عام ٢٠١٣ أنّ شركات الطيران التركية تقوم بأكثر من ٦٠ رحلة جوية أسبوعياً إلى إسرائيل، وأنها تنقل بين البلدين أكثر من مليون مسافر سنوياً.

وكانت إسرائيل مصدر السلاح الرئيس لتركيا لفترة طويلة، علاوة على التعاون العسكري في مجال التدريب وتطوير الأسلحة.

وكان التعاون العسكري بين البلدين لعقود في ذروته منذ سيطرة القوات التركية على شمال قبرص في عام ١٩٧٤

واعتمدت تركيا حينها على إسرائيل في تطوير جيشها، نظراً لعقوبات أمريكية وأوروبية فرضت على أنقرة على خلفية المشكلة القبرصية.

وتعد تركيا الدولة الأولى ذات الغالبية المسلمة، التي اعترفت بإسرائيل وأقامت علاقات رسمية معها منذ عام ١٩٤٩.

القفزة الكبيرة في المجال العسكري

أما القفزة الكبيرة في المجال العسكري فكانت عام ١٩٩٦ في عهد حكومة نجم الدين أربكان، الذي يعد، كما يقول موقع «سكاي نيوز عربية»، الأب الروحي والفعلي للتجربة الإسلامية السياسية، عندما أبرمت تل أبيب وأنقرة اتفاقيتين عسكريتين، بحسب معهد

واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، لتكون أول اتفاق بين الدولة العبرية ودولة ذات أغلبية إسلامية.

وكان أربكان، زعيم حزب الرفاه، ذي التوجه الإسلامي، الذي خرج منه رحمه حزب العدالة والتنمية، الذي يتزعمه الرئيس أردوغان.

وفي شباط (فبراير) من ذلك العام، تم توقيع اتفاق عسكري في مجال التدريب والمناورات، سمح بموجبه للطيارين الحربيين الإسرائيليين باستخدام الأجواء والقواعد التركية، أربع مرات في السنة، في مقابل تعرف نظرائهم الأتراك على التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية.

وكانت هذه الاتفاقية مكسباً كبيراً بالنسبة إلى إسرائيل، فمجالها الجوي صغير للغاية ولا يقارن بنظيره التركي، بحسب دورية «ستراتيجيك كومينتس».

وطبقاً لمركز دراسات الصراع، فإنّ الطيارين الإسرائيليين اكتسبوا خبرة كبيرة على مر السنين من جراء هذا الاتفاق، الذي مكّنهم من التحليق فوق مناطق جبلية «ستكون ضرورية للمهمات فوق إيران».

لكن الإعلان عن هذا التعاون بين الطرفين تم في نيسان (أبريل) ١٩٩٦، وحينها صرح وزير الدفاع الإسرائيلي، قائلاً: «بتشابك الأيادي التركية والإسرائيلية، فإننا نشكل قبضة قوية».

وفي آب (أغسطس) ١٩٩٦، وقعت تل أبيب وأنقرة اتفاقية أخرى تشمل تبادل زيارات الوفود العسكرية والتعاون في مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والتعاون الجوي والبحري.

ورأى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في ورقة بحثية عام ١٩٩٧، أنّ تركيا وإسرائيل عززتا في هذا الوقت من علاقتهما الاستخبارية الطويلة الأمد.

وبحسب المعهد، أدى تعزيز العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل وقتها إلى تعميق المخاوف العربية والإيرانية بشأن التداعيات المحتملة لهذا المحور المتبلور.

وفي عام ١٩٩٧، ذكرت صحف تركية أنّ تل أبيب وأنقرة شرعتا في برنامج من أجل تقييم التهديدات التي تواجه البلدين، للمسارعة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة في حال وقوع أي حادث.

إسرائيل ساعدت تركيا ضد الأكراد

وساعدت إسرائيل تركيا في تأمين حدودها ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الأكراد الذين يعملون انطلاقاً من قواعد في سوريا والعراق وإيران، بالاعتماد على تجربتها الخاصة في تأمين حدودها إبان احتلال جنوب لبنان.

وعلى الصعيد الأمني، اجتمع المسؤولون في مخابرات البلدين مراراً لتبادل المعلومات

بشأن سوريا والعراق (في عهد صدام حسين) وإيران.

وبحسب معهد دراسات الصراع، فقد كانت التجارة بين البلدين لا تزيد عن ١٨ مليون دولار في ١٩٨٧، ووصلت إلى ملياري دولار في ٢٠٠٤.

وخلال أزمة فيروس كورونا، وجد الموردون الإسرائيليون في تركيا بديلاً عن الصين، بسبب قرب تركيا الجغرافي وأسعارها المعقولة، بحسب صحيفة «ديلي صباح».

ويرى المتخصص في الشأن تركي، محمد عبد القادر، بأنّ تطور العلاقات مع إسرائيل، تم أساساً في عهد الإسلاميين. وأوضح عبد القادر في مقابلة مع موقع «سكاي نيوز عربية» أنّ العلاقات بين أنقرة وتل أبيب مرت بثلاث قفزات: المرحلة الأولى التي تعرف بالتأسيسية، وارتبطت برئيس الوزراء في خمسينيات القرن الماضي عدنان مندريس.

وأثمرت العلاقات الإسرائيلية التركية حينها عن تأييد أنقرة للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بحسب عبد القادر.

أما المرحلة الثانية فتمت في عهد أربكان الذي شن هجوماً كلامياً على إسرائيل في الحملة الانتخابية، لكنّ الاتفاقات العسكرية الاستراتيجية وقعت في عهده.

وجاءت المرحلة الثالثة في عهد أردوغان، الذي اتبع نفس السياسة، لكنه حافظ على العلاقات مع إسرائيل وجعل بعضها سرياً.

ويقول معهد «السادات بيغن» في ورقة بحثية إنّ العلاقات التركية الإسرائيلية تشهد حالياً مؤشرات على تحسن ملموس، إذ التقى رئيس المخابرات التركية هاكار فيدان، رئيس الموساد، يوسي كوهين، عدة مرات خلال العام الماضي.

ابراهيم غرايبة

كيف سهّل العثمانيون توطين اليهود بفلسطين قبل وعد بلفور؟

إنّ دور السلطان عبد الحميد في مساعدة اليهود وتوطينهم في فلسطين يرقى إلى الحقيقة، بدليل أرقام الهجرة والاستيطان والتملك التي حصلت في عهده، وبدليل ما تشير إليه عشرات الدراسات؛ التاريخية والوثائقية العربية والأجنبية، ومنها على سبيل المثال: كارين آرمسترونغ «القدس مدينة واحدة وثلاثة أديان»، وأمين مسعود أبو بكر «ملكية الأراضي في متصرفية القدس (١٨٥٨ – ١٩١٨)»، وعمران أبو صبيح «الهجرة اليهودية: حقائق وأرقام»، و«آريه أفنيري: الاستيطان اليهودي والعرب (١٨٧٨ – ١٩٤٨)»، وإبراهيم أبو لغد «تهويد فلسطين»، و«يوميات هرتزل»، ونجيب عازوري «يقظة الأمة العربية».

وقد استوعبت الدكتورة فدوى نصيرات معظم هذه الدراسات، في كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية العام ٢٠١٤، بعنوان «دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين».

أصدر السلطان عبد الحميد، العام ١٨٨٧، فرماناً بتشكيل متصرفية القدس، التي حوِّلت إلى كيان إداري مستقل عن ولاية سوريا، ويرتبط حاكمها بالسلطان مباشرة في إسطنبول، وكان الوجود اليهودي يتزايد قبل ذلك، ومنذ العام ١٨٦٩، عندما صدر فرمان الامتيازات التي منحت للأجانب في الإمبراطورية العثمانية، كما بدأت الهجرات اليهودية الجماعية بالتدفق إلى الدولة العثمانية، خاصة إلى فلسطين، بسبب العداء الأوروبي المتصاعد ضدّ اليهود، وقد عرض السلطان عبد الحميد على اليهود الحصول على الجنسية العثمانية، والإقامة في أراضيها كمواطنين يحقّ لهم التملك والعمل والإقامة، واختص اليهود

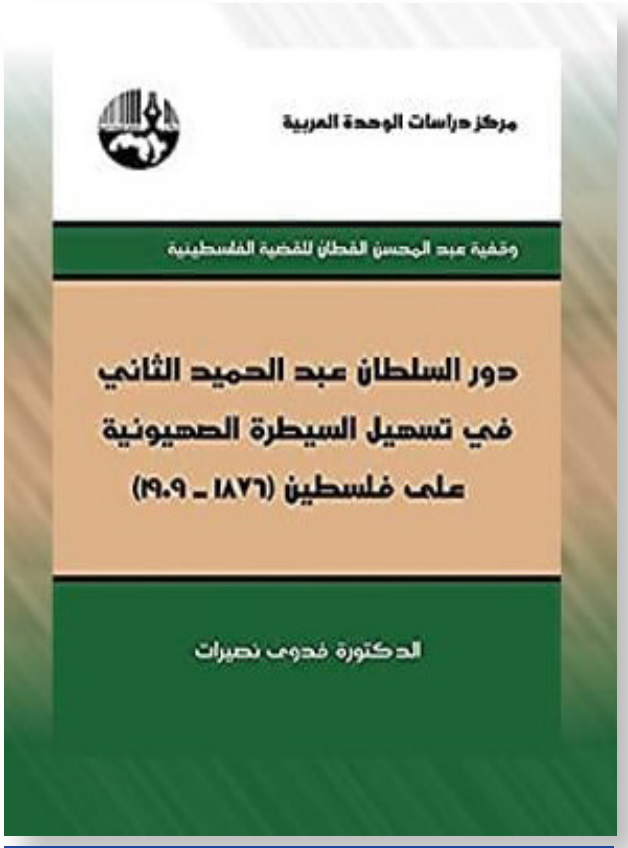

غلاف الكتاب

بالإعفاء من الضرائب والخدمة العسكرية، كما منحوا حرية ممارسة شعائرهم الدينية وإمكانية الإقامة في مجموعات لا تتجاوز ١٥٠ عائلة في منطقة واحدة.

وتضاعفت أعداد اليهود في فلسطين في عهد السلطان عبد الحميد ثلاثة أضعاف؛ إذ تزايد عددهم من ٢٥ ألفاً العام ١٨٨٢ إلى ٨٠ ألفاً العام ١٩٠٨، وتضاعفت نسبتهم إلى السكان من ٥٪ إلى ١١٪، وكانوا يملكون العام ١٩٠٩، أكثر من ٤٠٠ ألف دونم في فلسطين في أفضل وأخصب أراضيها، منها ٢٧٥ ألف دونم باسم روتشيلد، المتمول والقائد اليهودي المشهور، الذي كان على صداقة قوية وشخصية مع السلطان، وأنشؤوا في ذلك العام مدينة تل أبيب بجوار مدينة يافا، والتي صارت عاصمة إسرائيل.

وبدأت في عهد السلطان عبد الحميد عمليات الاستيطان اليهودي المنظم، لتأخذ شكل المدن والمستوطنات المستقلة خارج المدن الرئيسة التقليدية لليهود، وهي؛ صفد والخليل والقدس وطبريا، وأنشأ اليهود مجموعة كبيرة من المدارس والمستشفيات والمصانع والبنوك، وتعرض نصيرات في كتابها جدولاً بأكثر من ١٠٠ مستوطنة أقيمت في عهد السلطان عبدالحميد، يتضمن الاسم والموقع وسنة التأسيس، كما عرضت معلومات عن عشرات الجمعيات الاستيطانية والشركات والبنوك التي كانت تمول وترعى عمليات الاستيطان والتشغيل لليهود في فلسطين، مثل؛ جمعية التحالف اليهودي العالمي، وكان من مؤسسيها أدولف كراميه، وزير العدل في الحكومة الفرنسية، واتحاد الجمعيات الرومانية الاستيطانية، الذي يضمّ ٣٢ جمعية يهودية رومانية، و»تحيات إسرائيل/ بعث إسرائيل» وهي شركة عقارية لشراء الأراضي في فلسطين، و»يسود همعلاه» التي تنسق الجهود الروسية اليهودية، وجمعية أحباء صهيون، وهي أول حركة صهيونية ذات طابع سياسي تأسست العام ١٨٨١.

ونشأت الوكالة اليهودية برئاسة هرتزل العام ١٨٩٧، وكان يرأسها هرتزل بإشراف البارون روتشيلد، وقد امتلكت مجموعة واسعة من الأراضي والمستوطنات والمدارس والمستشفيات والمصانع والشركات والاستثمارات لصالح اليهود في فلسطين، وأنشِئ الصندوق القومي اليهودي العام

قابل هرتزل السلطان عبد الحميد ست مرات بين عامي ١٨٩٦و١٩٠٢
مرتان منها على نفقة السلطان وفي ضيافته

١٩٠٠، الذي كان يركز على تمويل شراء الأراضي في فلسطين، وكان يملك العام ١٩٠٨ حوالي ٩٠ ألف دونم؛ ٧ آلاف دونم منها في وادي الأردن، وألفان في سهل حطين.

قابل هرتزل السلطان عبد الحميد ست مرات، بين عامي ١٨٩٦ - ١٩٠٢، مرتان منها على نفقة السلطان وفي ضيافته، ورغم أنّ السلطان لم يوافق على إعلان فلسطين وطناً قومياً لليهود، كما طالبه هرتزل، لكنه سمح بحرية الهجرة والاستيطان في القدس وفلسطين بصفة فردية، باعتبار اليهود مواطنين عثمانيين يحق لهم التملك والإقامة والعمل في أي مكان تابع للإمبراطورية.

وقد ذكر هرتزل في الخطاب الافتتاحي لمؤتمر بال الصهيوني عام ١٨٩٧، أنّ اتصالاته مع العثمانيين كانت مفيدة ومهمة لليهود، وبعد المؤتمر قابل هرتزل السلطان، وقدم له الشكر كونه قدم مساعدات كبيرة لليهود، وأكّد السلطان صداقته لليهود وثقته بهم (مذكرات هرتزل)، وقد عمل هرتزل في المقابل على التنسيق لتقديم المال للدولة العثمانية على هيئة قروض واستثمارات، وجرت مراسلات بين هرتزل والسلطان بهذا الخصوص.

يبدو أنّ فكرة السلطان عبد الحميد كانت تشكيل ولاية عثمانية في فلسطين، تكون مستقلة عن سوريا، وتتبع إلى الباب العالي مباشرة في إسطنبول، وربما كان يخطط أن تكون هذه الولاية عملياً وطناً لليهود، دون إعلان رسمي في البداية على الأقل.

وفي المحصلة؛ فإنّ التأسيس الفعلي والحقيقي لدولة إسرائيل في فلسطين كان برعاية تركية، أداره وأشرف عليه السلطان عبد الحميد، ولم يكن وعد بلفور، العام ١٩١٧، سوى استئناف أو تتويج للجهود والأعمال التركية التي بدأت قبل ذلك بأربعين عاماً، صحيح أنّ السلطان لم يستجب للطلب اليهودي الذي قدمه بلفور فور دخوله إلى فلسطين، لكنّ المكاسب والفرص التي منحها لليهود لم تكن تقل أهمية عن وعد بلفور، وكانت في محتواها وحقيقتها هي الوعد نفسه.

خالد بشير

المواقف التركية تجاه فلسطين عبر ٧ عقود: ما أبرز التحوّلات؟

بين حقيقة كونها الدولة المسلمة الأولى المعترفة بـ «إسرائيل»، وإحدى أكبر الدول من حيث حجم التبادل التجاري اليوم مع «إسرائيل» من جهة، ومشاهد التنديد بالحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، والاعتداءات على القدس، من جهة أخرى؛ في أي سياق يأتي كلّ من الاتجاهين؟ وكيف استطاعت السياسة التركية الجمع بينهما؟

لحظة الانحياز الكامل لـ «إسرائيل»

كانت تركيا أول دولة من العالم الإسلامي تعترف بدولة «إسرائيل»، وكان ذلك بعد إعلان قيامها بعام واحد، عام ١٩٤٩، وجاء الموقف التركي حينها متفقاً مع الخطّ العام للتوجه القائم على التحالف مع المعسكر الغربي، وإحداث القطيعة مع المحيط العربي والإسلامي.

مع انضمام تركيا لحلف «الناتو»، عام ١٩٥٢، ومن ثم الانضمام إلى حلف بغداد، عام ١٩٥٥، والتوافق بذلك مع مبادئ ورؤى الإستراتيجية في عهد أيزنهاور ومبدئه الشهير «ملء الفراغ»، تعزّز التقارب التركي مع «إسرائيل»، وذلك في مقابل الدول العربية، التي أعلنت عداءها للأخيرة.

في حرب عام ١٩٦٧؛ التزمت تركيا الحياد، وبعد الحرب، ساندت قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) القاضي بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي الفلسطينية المحتلّة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السبعينيات.. بداية التحوّل

بدءاً من عقد السبعينيات، وبعد عام

السفير التركي الأول إلى تل أبيب يتوسط حاييم وايزمان (يسار) ووزير الخارجية الإسرائيلي موسى شاريت (يمين)

كانت تركيا أول دولة من العالم الإسلامي تعترف بدولة «إسرائيل»، وكان ذلك بعد إعلان قيامها بعام واحد

١٩٧٣ تحديداً، بدأت تركيا توجهاً جديداً للتقارب مع الدول العربية، وجاء ذلك بعد ارتفاع أسعار النفط، وتصاعد حجم الواردات النفطية من الدول العربية إلى تركيا، وازدياد حجم الصادرات التركية إلى الدول العربية.

اقرأ أيضاً: الجزائر وفرنسا وتركيا: آلام الماضي وأطماع المستقبل

وجاءت سلسلة من المواقف التركية المناصرة لفلسطين، بداية من التصويت عام ١٩٧٥ لصالح اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، والاعتراف بمنظمة التحرير عام ١٩٧٦، ومن ثم تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع «إسرائيل» عام ١٩٨٠، احتجاجاً على إعلان «إسرائيل» القدس عاصمة لها، ومن ثم جاء الاعتراف التركي بالدولة الفلسطينية بعد إعلان الجزائر عام ١٩٨٨.

رغم ذلك؛ استمرت العلاقات الجيدة بين تركيا و«إسرائيل»، وتعزز مستوى التبادل التجاري بينهما خلال الثمانينيات، وارتفع حجم التجارة بينهما إلى (٢٩) مليون دولار عام ١٩٨٦، و(١٤٠) مليون دولار عام ١٩٩٠.

البحث عن أدوار جديدة

في أعقاب نهاية الحرب الباردة، بدأت تركيا

لحظة مغادرة أردوغان جلسة الحوار في منتدى دافوس ٢٠٠٩

تتجه للبحث عن أداء أدوار جديدة لها على الساحة الدولية، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، عام ٢٠٠٢، أخذ هذا الدور الجديد شكله عبر توجّه تركيا نحو لعب دور قيادي على مستوى إقليم الشرق الأوسط، والعالم الإسلامي، ومن جملة ما اقتضاه هذا الدور؛ إبداء التعاطف مع الفلسطينيين، والاهتمام بهم، ورفض ومعارضة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحقّهم، وهيأت هذه التحولات لخلق حالة من التوتر المحتملة مع «إسرائيل»، خصوصاً مع استمرار سيطرة اليمين على الحكم فيها.

غزة وحماس.. عنوان التوجه الجديد

وجاء الموقف الرسمي التركي الأول ضمن هذا التوجه؛ عندما وصف أردوغان اغتيال «إسرائيل» لقائد حماس، الشيخ أحمد ياسين، عام ٢٠٠٤، بـ «العمل الإرهابي».

وبعد نجاح حركة حماس في الوصول إلى الحكم في فلسطين، عام ٢٠٠٦، بادرت أنقرة إلى تقديم دعوة غير رسمية لخالد مشعل، لزيارة تركيا، وهو ما مثّل حينها تعارضاً صريحاً مع جهود واشنطن وتل أبيب العازمة آنذاك على عزل حركة حماس دولياً.

وتصاعد التوتر مع موقف تركيا المندد بشدّة بالعدوان الإسرائيلي على غزة، نهاية عام ٢٠٠٨، وتلا ذلك موقف رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، عندما غادر جلسة حوار في منتدى دافوس، عام ٢٠٠٩، بعد مشادّة مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز.

لم تعق الأزمة السياسة بين تركيا و«إسرائيل» استمرار نمو التبادل التجاري بينهما

استمرت العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل وقد تخطى حجم التبادل التجاري بينهما حاجز الأربعة مليارات دولار عام ٢٠١٨

بالنسبة إلى تركيا كانت هذه المواقف الجديدة ذات فائدة لمصالحها أيضاً، وبسببها اكتسبت تركيا المزيد من التأييد الشعبي العربي، لتساهم بذلك في تعزيز القوة الناعمة التركية.

لحظة صدام وتوتر

وبلغ التوتر بين تركيا و«إسرائيل» ذروته بعد حادثة الهجوم الإسرائيلي، في أيار (مايو) ٢٠١٠، على سفينة «مرمرة» التركية من «أسطول الحرية»، الذي كان متجهاً إلى قطاع غزة بهدف كسر الحصار المفروض عليه، وأدى الاعتداء إلى مقتل تسعة من أفراد طاقم السفينة.

وجاء الردّ التركي عبر تنديد شديد اللهجة، وقرار تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع تل أبيب، وتجميد الاتفاقات العسكرية معها، وتقديم شكوى في محكمة العدل الدولية، والمطالبة بتقديم الاعتذار والتعويض، ورفع الحصار عن قطاع غزة.

ورغم احتدام الأزمة، إلا أنّها لم تعِق استمرار نمو التبادل التجاري بين البلدين، وبرز في هذه المرحلة دور القطاع الخاص والشركات غير الحكومية في البلدين، ذلك أنّ تجميد العلاقات لم يسرِ على القطاع الخاصّ في تركيا، مما ساهم في الحفاظ على استمرار العلاقات التجارية، وقد تخطى

حجم التبادل التجاري بين البلدين حاجز الأربعة مليارات دولار عام ٢٠١٨.

المصالحة والتطبيع من جديد

على الصعيد السياسي؛ استمرت الأزمة دون إبداء بوادر لحلّها حتى عام ٢٠١٤؛ حين أعلنت «إسرائيل» إنشاءها صندوقاً لتعويض ضحايا السفينة، وذلك كخطوة منها مقابل إعادة السفراء وإلغاء تركيا دعاوى مرفوعة على عسكريين إسرائيليين، وإبعاد صالح العاروري، أحد قادة حماس، عن تركيا.

وفي آب (أغسطس) ٢٠١٦؛ توصّل الجانبان إلى اتفاق مصالحة بشكل رسمي ونهائي، والعودة إلى تطبيع العلاقات بالكامل، مع عودة التنسيق الأمني والاستخباري بالكامل بين البلدين، وتضمّن الاتفاق التفاهم بين الجانبين على الالتزام بعدم العمل ضدّ بعضهما في المنظمات الدولية، وتنازل تركيا عن شرط رفع الحصار عن القطاع، والتزامها بعدم السماح لقادة حماس من العمل ضدّ «إسرائيل» على أراضيها.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧؛ برز موقف تركيا الرافض لقرار دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل»، وإعلانه نقل سفارة بلاده إليها، وجاء ردّ الفعل التركي قوياً عبر استضافة تركيا مؤتمراً إسلامياً أكّد رفض القرار بعد صدوره بأيام.